باريس تعرض على طهران خط ائتمان بقيمة 15 مليار دولار شرط «موافقة واشنطن»

إيران تمهل أوروبا يومين قبل «زيادة التخصيب»: لا مفاوضات مع أميركا

الرئيس الايراني حسن روحاني ملقيا كلمته امام البرلمان امس (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: رفض الرئيس الإيراني حسن روحاني إجراء مفاوضات ثنائية مع الولايات المتحدة، وحذر من أن بلاده ستخفض، كما كان مقررا، التزاماتها بموجب الاتفاق النووي ما لم يحصل اختراق في المباحثات مع الأوروبيين في غضون يومين.

وعن احتمال عقد لقاء مع نظيره الاميركي دونالد ترامب على هامش اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة خلال الشهر الجاري، قال روحاني أمام مجلس الشورى (البرلمان) أمس «ربما (...) حصل سوء فهم».

وأضاف: «قلنا ذلك مرات عدة ونكرره: (لم يتم اتخاذ) أي قرار بعقد مفاوضات ثنائية مع الولايات المتحدة».

وتابع: «من حيث المبدأ، لا نريد مفاوضات ثنائية مع الولايات المتحدة»، إلا أنه أشار إلى احتمال عقد محادثات مع واشنطن «كما حصل في الماضي» بشأن المسائل النووية، في إطار صيغة 5+1، في حال رفعت واشنطن عقوباتها.

وحذر روحاني من انه إذا لم تتوصل المفاوضات مع الاوروبيين إلى أي نتيجة بحلول الغد، «سنعلن عن المرحلة الثالثة لتخفيف التزاماتنا».

لكن روحاني أكد مجددا أن هذه التدابير يمكن الرجوع عنها وأن المفاوضات يمكن أن تتواصل بعد المرحلة الثالثة.

وأشار إلى أن ذلك سيحصل كما كان مقررا «في الأيام القادمة» إلا إذا اتخذت الأطراف الأخرى تدبيرا «مهما»، مذكرا أن إيران تريد التمكن من بيع نفطها إلى الخارج.

في غضون ذلك، قال بهروز كمالوندي المتحدث باسم هيئة الطاقة الذرية الإيرانية ان طهران قادرة على استئناف إنتاج اليورانيوم المخصب بدرجة نقاء 20٪ في غضون يومين.

ونقلت وكالة «فارس» للأنباء عن كمالوندي قوله امس «إذا ما قررت إيران فيمكنها الحصول على الوقود المخصب بدرجة نقاء 20٪ في غضون يوم أو اثنين»، وتعتبر نسبة التخصيب هذه مرحلة وسيطة مهمة على طريق الحصول على يورانيوم انشطاري بنسبة نقاء 90٪ وهي ما يلزم لصنع قنبلة.

وبعد الانسحاب الأميركي من الاتفاق وإعادة فرض عقوبات تحرم إيران من المنافع الاقتصادية المتوقعة من الاتفاق، بدأت طهران بتجاوز بعض التزاماتها بموجب النص بهدف إرغام الأطراف الأخرى على مساعدتها في الالتفاف على العقوبات الأميركية.

ورفعت إيران مخزونها من اليورانيوم المخصب إلى ما فوق العتبة المحددة بموجب اتفاق ڤيينا وزادت أنشطة التخصيب إلى مستوى يحظره النص (أكثر من 3,67٪).

وقالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الجمعة الماضية إنه تم تخصيب ما يزيد قليلا عن 10٪ من مخزون إيران من اليورانيوم بنسبة 4,5٪، وهو مستوى أعلى من المسموح به بموجب الاتفاق.

وأشارت الوكالة إلى أن إجمالي مخزون إيران من اليورانيوم الذي يفترض ألا يزيد عن 300 كيلو غرام بموجب الاتفاق، يبلغ 360 كيلو غراما تقريبا.

الى ذلك، قالت مصادر غربية وإيرانية إن فرنسا تقترح تقديم خطوط ائتمان بحوالي 15 مليار دولار لإيران حتى نهاية العام الحالي مقابل عودة طهران إلى الامتثال الكامل للاتفاق النووي المبرم في 2015، وهو عرض متوقف على عدم معارضة واشنطن له.

وقال مصدر ايراني مطلع على المحادثات التي تمت بين فرنسا وايران في باريس اول من امس «عرضت فرنسا خط الائتمان البالغة قيمته 15 مليار دولار، لكننا لا نزال نناقشه. ينبغي ضمان حصولنا على هذا المبلغ دون قيود ويجب أن تكون إيران قادرة أيضا على بيع نفطها والحصول على الأموال العائدة منه».

واضاف «يسعى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون جاهدا لحل الأزمة والمساعدة في إنقاذ الاتفاق.. وقد تغلبنا على بعض المشكلات وتضاءلت الفجوات لكن لا تزال هناك بعض المسائل العالقة».

وتابع: «استيراد النفط في مرحلة ما ضروري، لكننا بحاجة للحصول على موافقة من الأميركيين. نحاول إقناعهم (الإيرانيين) بعدم الإقدام على المزيد (من تخفيض الالتزام بالاتفاق النووي)، لكن هذه ليست نهاية القصة بالنسبة للآلية إذا فعلوا ذلك»، مشيرا إلى أن إجراءات إيران في الوقت الحالي يمكن الرجوع عنها.

وقال المصدر ان إيران طلبت ثلاثة مليارات دولار شهريا لتمديد أجل المقترحات لما بعد نهاية العام الحالي.

وصرح مسؤول إيراني ثان بأنه «على الرغم من حسن نوايا الاتحاد الأوروبي وبخاصة فرنسا، يجب عليهم إقناع الولايات المتحدة على التعاون معهم.. إن لم يكن ذلك، فإن إيران جادة للغاية في تخفيض التزاماتها النووية. فلا منطق في احترام الاتفاق (المبرم في 2015) إذا لم يعد علينا بأي فوائد».

في سياق متصل، قال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان امس إنه «لايزال هناك الكثير مما يتعين تسويته» في المفاوضات بين الدول الأوروبية وإيران لمحاولة إنقاذ الاتفاق النووي مع إيران.

واضاف لودريان أمام جمعية الصحافة الديبلوماسية امس «مازال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، لا يزال الأمر هشا للغاية».

تركيا: الحزب الحاكم يمهّد لفصل داود أوغلو

الرئيس التركي رجب طيب اردوغان مشاركا في الاحتفال ببدء العام القضائي الجديد في انقرة امس (أ.ف.ب)

إسطنبول ـ وكالات: أفادت وسائل إعلام تركية بأن اللجنة التنفيذية في حزب العدالة والتنمية الحاكم قررت بالإجماع إحالة رئيس الوزراء الأسبق أحمد داود أوغلو إلى لجنة تأديبية تمهيدا لطرده من صفوفه، بسبب انتقاداته لما وصفه مؤخرا بـ «أوجه القصور» في الحزب.

وبحسب الموقع الإلكتروني لصحيفة «حرييت» القريبة من الحكومة فإن اللجنة التنفيذية خلصت إلى هذا القرار في ختام اجتماع استغرق 5 ساعات امس الأول.

وقال مسؤول كبير في الحزب الحاكم طلب عدم الكشف عن اسمه لرويترز إن اللجنة التنفيذية المركزية طلبت فصل 4 من الحزب بينهم داود أوغلو.

ومن المتوقع أن يصدق مجلس التأديب بالحزب على ذلك خلال الأيام القليلة المقبلة.

وتأتي تلك الخطوة وسط شائعات عن أن منشقين عن حزب العدالة والتنمية يسعون لتشكيل حزب منافس في أعقاب هزيمة قاسية تعرض لها الحزب في الانتخابات المحلية في اسطنبول في يونيو الماضي.

ويعتبر داود أوغلو من أبرز شخصيات الحزب الحاكم وقد تقلد مناصب حزبية وحكومية عديدة بينها وزارة الخارجية ورئاسة الوزراء.

وعندما غادر رئاسة الوزراء في 2016 بعد نحو عامين من توليه هذا المنصب تعهد داود أوغلو عدم انتقاد أردوغان علنا، لكنه أجرى أخيرا مقابلة صحافية مطولة أظهر فيها أنه لن يلتزم الصمت بعد اليوم بشأن ما يعتبره أوجه قصور في حزب العدالة والتنمية.

وفي نظر داود أوغلو فإن الحزب الذي شارك في تأسيسه في 2001 ينحرف عن أهدافه، علما ان رئيس الوزراء الأسبق انتقد علنا الطعن الذي قدمه حزبه بفوز مرشح المعارضة برئاسة بلدية اسطنبول بفارق ضئيل وإصراره على إجراء انتخابات جديدة مني فيها مرشح الحزب في يونيو الماضي بهزيمة نكراء.

كما انتقد أوغلو بشدة القرار الذي صدر في 19 أغسطس الفائت وقضى بإقالة رؤساء بلديات 3 مدن في شرق البلاد هي ديار بكر وماردين وفان وجميعهم أعضاء في حزب الشعب الديموقراطي المؤيد للأكراد وذلك بتهمة ارتباطهم بناشطين أكراد.

وتأتي إحالة داود أوغلو إلى اللجنة التأديبية تمهيدا لفصله من الحزب في الوقت الذي نأت فيه شخصيات حزبية أخرى بارزة مثل الرئيس السابق عبدالله غول ونائب رئيس الوزراء السابق علي باباجان، وكلاهما من الأعضاء المؤسسين لحزب العدالة والتنمية، بأنفسهم عن أردوغان.

الإمارات: 495 مرشحاً يخوضون انتخابات المجلس الاتحادي بينهم 180 امرأة

أبوظبي ـ وام: اعتمدت اللجنة الوطنية للانتخابات في دولة الإمارات العربية المتحدة أمس القائمة النهائية للمرشحين لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2019، والتي تضم 495 مرشحا ومرشحة من جميع إمارات الدولة.

وتضم قائمة المرشحين: 133 مرشحا من إمارة أبوظبي، و88 مرشحا من إمارة دبي، و114 مرشحا من إمارة الشارقة، و61 مرشحا من إمارة راس الخيمة، و26 مرشحا من إمارة عجمان، و20 مرشحا من إمارة أم القيوين، و53 مرشحا من إمارة الفجيرة.

وحصل كل مرشح ومرشحة لعضوية المجلس الوطني الاتحادي 2019 على رقم خاص به يستطيع استخدامه في حملته الدعائية وتعريف الناخبين به.

وأعلنت اللجنة أنها تسلمت 4 طلبات انسحاب من مرشحين لعضوية المجلس الاتحادي، حيث تم تسجيل انسحاب لمرشحين في إمارة أبوظبي، في حين تم تسجيل انسحاب مرشحتين في إمارة دبي.

وأشاد عبدالرحمن بن محمد العويس وزير الصحة ووقاية المجتمع وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني رئيس اللجنة الوطنية للانتخابات في بيان بثته وكالة أنباء الإمارات الرسمية «وام»، بالإقبال الكبير من أعضاء الهيئات الانتخابية إلى تسجيل طلبات الترشح لعضوية المجلس الوطني الاتحادي والذي يعكس مدى الوعي بأهمية الدور الذي يقوم به المجلس الوطني الاتحادي، كما أنه يعكس مدى الحرص على المشاركة بفاعلية في مسيرة التنمية السياسية التي تشهدها الدولة. ودعا المرشحين الواردة أسماؤهم في القوائم النهائية إلى اتباع التعليمات والإرشادات الخاصة بإدارة الحملات والبرامج الانتخابية، ووضع الأهداف التي تتناسب مع متطلبات أفراد المجتمع وتلامس احتياجاته اليومية، وقال: المواطن اليوم أصبح أكثر وعيا بالدور الذي يقوم به أعضاء المجلس الوطني الاتحادي، كما أنه أصبح أكثر قدرة على التصويت لمن يمثل صوته تحت قبة المجلس. وشكلت نسبة المرأة في قائمة المرشحين النهائية 36,36٪ بواقع 180 مرشحة في جميع إمارات الدولة، وسجلت الفئة العمرية من 40 إلى 60 عاما الحضور الأبرز في عدد المرشحين بنسبة 63٪ وبواقع 312 مرشحا ومرشحة، تلتها الفئة العمرية من 21 ولغاية 40 عاما بواقع 183 مرشحا ومرشحة وليشكل الشباب ما نسبته 37٪ من القائمة النهائية لمرشحي المجلس الوطني الاتحادي 2019. وعلى صعيد المستوى الأكاديمي، بلغت نسبة المرشحين الحاصلين على مستويات تعليمية عالية 53,13٪ بواقع 263 مرشحا ومرشحة على مستوى الدولة، فيما بلغت نسبة المرشحين من المستوى العلمي المتوسط 36,96٪ بواقع 183 مرشحا ومرشحة.

قبيل تصويت حاسم على «بريكست».. والمفوضية الأوروبية: لا اتفاق جديداً

جونسون يتلقى صفعة ويخسر الغالبية بانشقاق نائب «محافظ»

بريطانيون مناهضون لـ«بريكست» يرفعون لافتات تدعو للبقاء في الاتحاد الأوروبي خلال تظاهرات أمام مبنى البرلمان وسط لندن امس (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: تلقى رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون أمس صفعة غير متوقعة، بعد انشقاق نائب جديد من حزب المحافظين، ليفقد بذلك الغالبية البرلمانية الضئيلة، قبيل تصويت حاسم حول خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي «بريكست»، ما يجعل الدعوة لإجراء انتخابات مبكرة امرا شبه حتمي.

وخلال جلسة البرلمان المارثونية أمس، انضم النائب فيليب لي عن المحافظين الى صفوف حزب «الليبراليين الديموقراطيين» المؤيد لأوروبا، والذي قال في بيان امس انه «مسرور للإعلان بأن النائب فيليب لي انضم الى صفوف الحزب».

ويحاول نواب منع جونسون من اتباع مسار يعتبرونه كارثيا بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، وهو تحد قال مصدر كبير بالحكومة إنه قد يدفع رئيس الوزراء إلى الدعوة لانتخابات مبكرة يوم 14 أكتوبر المقبل أي قبل اسبوعين من الموعد المقرر لـ«بريكست» في 31 من الشهر ذاته.

وبانشقاق النائب لي يخسر جونسون الغالبية المؤيدة لبريكست ليصبح عدد النواب المعارضين من مختلف الاحزاب، 320، مقابل 319 نائبا، مؤيدا الى جانب 11 نائبا محايدا بحسب احصائية لـ«بي بي سي».

وانتهز ائتلاف من نواب المعارضة والمتمردين من داخل حزب المحافظين الذي يتزعمه جونسون اليوم الأول لانعقاد البرلمان بعد عطلته الصيفية أمس، في إطلاق مساعاهم لمنع «بريكست» دون اتفاق.

وقال وزير المالية السابق فيليب هاموند وهو من أعضاء حزب المحافظين المتمردين «أعتقد اننا سنجمع العدد المطلوب... رئيس الوزراء جونسون كانت نيته طوال الوقت الدعوة لانتخابات».

ويسعى النواب المعارضون إلى الضغط على جونسون للطلب من بروكسل تأجيل الـ«بريكست» مرة أخرى الى 31 يناير، ما لم تتم الموافقة على اتفاق جديد، أو ينجح التصويت على الخروج بدون اتفاق بحلول 19 اكتوبر المقبل.

ووسط دوامة أزمة «بريكست» ستحتاج الانتخابات المبكرة الى دعم ثلثي النواب.

ويبحث حزب العمال المعارض تأييد إجراء انتخابات لكن بآلية تضمن تعطيل الخروج من الاتحاد الأوروبي. وأكد زعيم الحزب جيريمي كوربين مرارا أنه يريد ذلك.

وفي غضون ذلك، قالت المتحدثة باسم المفوضية الأوروبية مينا اندريفا إن احتمالية حدوث سيناريو البريكست بدون اتفاق أصبحت قوية وواضحة في الوقت الراهن.

وأضافت «اندريفا» في تصريحات نقلتها صحيفة «ايفيننج استاندرد» البريطانية امس «أن الاتحاد الأوروبي لا يرغب في حدوث سيناريو البريكست بدون اتفاق، لكننا نعمل على افتراض أن البريكست بدون اتفاق سوف يحدث بحلول 31 أكتوبر المقبل».

وأكدت أنه عندما يكون هناك تقدم في المحادثات الخاصة باتفاق البريكست سيتم الإعلان عنها، مشيرة إلى أن الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى مقترحات بناءة بشأن خطة «باك ستوب» الخاصة بحدود إيرلندا الشمالية من قبل الحكومة البريطانية.

وعربت عن قناعتها بأن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست) سيتم في موعده، أي 31 أكتوبر القادم، وأن هناك عدة احتمالات لإتمام هذا الأمر.

وأوضحت أن بروكسل كانت ولا تزال تفضل أن تترك لندن التكتل الموحد بموجب الاتفاق الموقع بين الطرفين في نوفمبر العام الماضي.

وأضافت «لكن المؤسسات والدول الأوروبية لا تستبعد أن يتم الانسحاب بدون اتفاق، ومن هنا سنطلق اليوم نداء جديدا للمؤسسات والشركات والمواطنين في أوروبا ليكونوا جاهزين».